

اسم المقال: التصنيف اللغوي بين المقبولية والأفضلية اللغة الرديئة نموذجاً

اسم الكاتب: عمر محمد أبو نواس

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8867>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 04:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 12 ، العدد 1
شعبان 1346 هـ / يونيو 2015 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2339-1996

التصنيف اللغوي بين المقبولة والأفضلية اللغة الرديئة نموذجاً

عمر محمد أبو نؤاس

كلية اللغات - الجامعة الألمانية الأردنية
عمان - الأردن

تاريخ القبول 2014-02-12

تاريخ الاستلام 2013-12-31

ملخص البحث

تأتي هذه الدراسة للنظر في تصنيفات اللغويين لأنماط اللغوية بين المقبولة والأفضلية عن طريق التركيز على دراسة أنماط اللغة الرديئة، وقد ابتدأت الدراسة بالحديث عن مصطلح اللغة الرديئة في الدراسات اللغوية مفهوماً ونشأة، ثم عرضت لمعايير الحكم باللغة الرديئة التي كانت تتمثل بالبعد عن القياس، وموافقة الاستعمال أو كثرته، وغرابة العملية اللغوية.

وقد تناولت الأنماط التي حُكم عليها رداءً بالتحليل وفقاً للمستويين الصوتي والصرفي، وخُتمت بخاتمة عُرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد بذل اللغويون الأوائل جهوداً كبيرةً في جمع اللغة وتقعيدها وتقنينها وتبويبها، ووضعوا الأحكامَ المختلفةَ التي تكفلُ للعملية اللغوية سلامتها وديمومتها، كما بنوا قواعدهم وأحكامهم انطلاقاً من جملةٍ من الأصول النحويّة المُحكّمة، فاعتمدوا على القياس، والسماع، والتعليل، واستصحاب الحال، وجعلوا وكدهم ينصبُّ في أثناء التقعيد على بناء القاعدة على الأغلب - الأعم-؛ فإذا واجههم شاهدٌ خالف القاعدة حاولوا تطويعه وتأويله لينسجم مع القاعدة.

أمّا إذا تعارض الشاهد مع أصولهم، فكانوا يصدرون الأحكام المختلفة فيه؛ لذلك لا غرابة أن يُسمَع عنهم وصف لغة ما بالشذوذ، أو بالقبح، أو بالقلّة، أو بالغرابة، أو بالندرة، أو بالرداءة، وبنعتونها بأشدّ النعوت.

ومن هنا، جاء هذا البحثُ لينظرَ في ظاهرة التصنيف اللغوي من حيث المقبوليّة والأفضليّة، عن طريق الوقوف عند اللغة الرديئة، فكثيرٌ من الأنماط أخذتُ حكم المقبوليّة اللغوية من الناحية التداوليّة أو التقعيديّة، إلا أنّها لم تصلْ إلى درجة الأفضليّة؛ لأنّها ابتعدتُ عن القياس، أو لم تُوافق كثرة الاستعمال، وشيوع النمط على السنة أبنائها.

ولمّا لم يعثر الباحثُ على دراسةٍ مستقلّةٍ خُصّصت لدراسة اللغة الرديئة - فيما يعلم - فقد قام بدراسة هذا الموضوع معتمداً على المنهج الوصفيّ التحليليّ منهجاً في البحث، فتناول أنماط اللغة الرديئة، وقام بتصنيفها وفقاً لمعايير الحكم بالرداءة، وحاولَ تحليلها وفقاً لقوانين التطور اللغوي، ودراستها انطلاقاً من البنيتين الصوتية والصرفية.

وأخيراً، فإِنَّه أسألُ أنْ أكونَ قدّمْتُ ما فيه الخير، فإنْ أصبْتُ فمنه وحده، وإنْ أخطأتُ فمني، والحمدُ لله على كلّ حال.

اللغة الرديئة في الدراسات اللغوية:

المصطلح والمفهوم

يشير المعنى اللغوي للفظة (الرديء) إلى المنكر المكروه، فقد جاء في لسان العرب: "والرديءُ المنكرُ المكروه، ورُدُو الشيءُ يرُدُو رداءة فهو رديءٌ فسَدَ فهو فاسدٌ ورجلٌ رديءٌ كذلك من قومٍ أردبَاءَ بهمزيّتين عن اللحياني وحده وأردأته أفسدته". (ابن منظور، 2003، 6/131) أمّا الثعالبي (1998، ص76) فقد أشار إلى معنى الرديء فقال: «الرديء حثالة

كل شيء فهو من الدراهم نفايتها، ومن الطعام حثالته، ومن الزيت عكره ومن البيت قمامته، ومن الكلام هراؤه ومن الأمور سفاستها.»

وقد استعمل مصطلح اللغة الرديئة منذ بواكير درس اللغوي عند اللغويين الأوائل، فقال الخليل بن أحمد (الفراهيدي، دت، 3/314) في العين: «وطيء تقول: محيته ومحياً ومحواً وأمحي الشيء يمحي أمحاء وكذلك وامتحى: إذا ذهب أثره، الأجود أمحى، والأصل فيه انمحي، وأمأ امتحى فلغة رديئة»

ولعلَّ الرداءة نقيض الجودة، إذ إنَّ هذين المصطلحين يستعملان للحكم على الأداءات المتداولة في لغة ما، واللغة الرديئة حكمٌ يدور في ذهن النحوي انطلاقاً من المقاييس التي تدور في ذهنه، ومن الاستعمالات الشائعة التي يُصغي لها، ويتلقفها من أفواه أبنائها، ومما يؤكد هذا استعمال سيبويه (دت، 2/34) لمصطلح اللغة الرديئة في أكثر من موضع من الكتاب فقال: «مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه... ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغة رديئة». وفي موضع آخر قال: «ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة.» (سيبويه، دت، 3/299)

ولم يختلف حكم المبرّد (2010، 3/115) برداءة اللغة كثيراً عن الخليل وسيبويه، فقال: «وقال آخرون: تقول: الضارب أنا، والضاربي زيد، فلا تذكر في الضارب شيئاً. فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام محال؛ لأنه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء. فيقولون: نريدها، ونحن نحذفها. ولا اختلاف في أن حذفها من صلة الألف واللام رديء جداً.»

وظلَّ القياسُ والبعد عنه معياراً من معايير الحكم بالرداءة، وليس أدلَّ على هذا من حديث أبي علي الفارسي (2004، ص200) عن الحروف المشبهة بالفعل: «إنَّ هذه الحروف تدخل على الابتداء وخبره، وأن المفتوحة الهمزة لا تقع في أول الكلام؛ فلذا عدَّ ذلك رديئاً في القياس.»

وكذلك يحمل على هذا قول أبي جعفر النحاس (1985، 1/291): «بيوت بالكسر (كسر الباء) وهي لغة رديئة؛ لأنه يخالف الباب.»

ومما خالف القياس ما ذكره ابنُ مالك (2009، ص147) فيما يتعلق بمسألة الإبدال: «وأما إبدال التاء من الياء إذا كانت في الافتعال وفروعه فحمل على الافتعال الذي فاؤه واو. فإن كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلا على لغة رديئة نحو: «أتمن» في أو تمن، و «أترر» في ايتزر.»

أمَّا السيوطي (1987، 1/223)، فقد تَوَقَّف عند اللغات الرديئة، ورأى أنَّ المصطلح وليد

التداول اللغوي والاستعمال، وخصّص مبحثاً تحدّث فيه عن معرفة الرديء والمذموم من اللغات فقال: «هو أقبح اللغات وأنزلها درجة قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبّح الألفاظ.»

وكذلك نرى الدراسات المعاصرة قد تطرقت لمصطلح اللغة الرديئة، فهذا يحيى عباينة (دب، ص 343) أكد أنّ هذا المصطلح محمولٌ على القياس وليس محمولاً على اللغة نفسها.

ومن المعاصرين من رأى أنّ هذا المصطلح من الأحكام النوعية التي استعملت في الدرس اللغوي. (السامرائي، 2011، ص 91-94)

وإنّ المتتبع لمصطلح اللغة الرديئة، يلحظ أنّ هناك عاملين أساسيين أسهما في تشكيل مصطلح اللغة الرديئة في الفكر اللغوي:

1. السليقة اللغوية وما يتصل بها من جوانب الاستعمال والقياس

فقد انطلق العلماء في الحكم برداءة اللغة من طبائع سليقتهم اللغوية التي يشدّدون فيها على ضرورة مراعاة استعمال القياس، فالقياس هو المرجع المعرفي لديهم الذي يُرگن إليه في تصنيف الأداءات اللغوية، وضبط استعمالها، علاوة على أنّ السليقة كانت المحرك الرئيس الذي يشكّل عندهم نقطة الارتكاز لتقنين الظاهرة اللغوية وتقيدها، ونتيجة لميل النحويين إلى ضبط الأداءات اللغوية وتصنيفها نراهم يشدّدون الأحكام على كلّ لغة تُخالف استراتيجيات التقعيد عندهم، وتعمل على نقض مكونات العملية التقعيدية فأطلقوا عليها مسميات متعددة تدلّ على رفضهم الشديد لهذه اللغة.

2. الذهنية اللغوية وما يتعلق بها من مناهج الاحتجاج:

إنّ الدارس لهذا العامل، يضع يده على مسألة في غاية الأهمية تكمن في تشدّد النحاة في التعامل مع الأنماط اللغوية المستعملة، وصرامة منهجهم الذهني في التعامل مع هذه الأنماط التي حُكم عليها بالرداءة.

إنّ المنهج الذي اعتمده النحاة في الحفاظ على مكونات العملية التقعيدية هو الذي دفعهم بكل قوة ودون أي تورّع إلى إصدار الأحكام على اللغة بالرديئة حتى ولو وردت هذه اللغة في قراءة قرآنية من القراءات السبع، أو في لغة من لغات العرب التي يُعندّ بها استشهاداً واحتجاجاً كلغة تميم، أو سُمعت عن عالمٍ أو أكثر من العلماء الذين أخذت عنهم اللغة، ويعدّون من عصور الاحتجاج.

وعندي أنّ هذه الأنماط التي بُني عليها مصطلح اللغة الرديئة، تكشف صرامة المنهج

الذهني لدى النحاة الذي أدى إلى ظهور مصطلح اللغة الرديئة ذلك المنهج الذي كان نتيجة حتمية لصراع موجود في أذهانهم وفي طبائعهم بين القياس والاستعمال، ولهذا نراهم يحكمون على اللغة بالرديئة لأسباب عدة تدلُّ على ولادة مصطلح اللغة الرديئة في رحم الصراع بين القياس والاستعمال.

معايير الحكم على اللغة بالرداءة:

المعيار الأول: البعد عن القياس:

يعدّ القياس من أهم الأصول التي قامت عليها القواعد اللغوية، وبواسطته كان النحاة يلحقون ما يريدون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة اعتماداً على ما يجدونه من شبه بين هذه النصوص وبين الموروث من المادة اللغوية، فإذا أعجزهم وجود شبه ما، راحوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضاً، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التمهك والتكلف، وحاولوا تسويغ ذلك بشتى الطرق. (أبو المكارم، 2006، ص119)

فالأنماط اللغوية التي تخالف القياس فكان يحكم عليها بالشذوذ من غير نظر إلى قلة وجودها أو كثرتها، أما الأنماط التي كانت تبتعد عن القياس وعن شيوع الاستعمال كان يُحكّم عليها بالرداءة، فقد قرأ أبو السمال قعنب قوله تعالى: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ) (سورة الكهف، الآية 29) (وقل الحق بفتح اللام) (الطبي، 1994، 4/450)، وهو أداء حُكِمَ عليه بالرداءة في العربية، وهو يعني التخلص من التقاء الساكنين في هذا الوضع عن طريق الفتحة والمقيس في هذه الحالة هو التخلص منها عن طريق الكسر.

ومن المسائل اللغوية التي حُمِلت على اللغة الرديئة انطلاقاً من هذا المعيار:

الهمز:

وجّهت كثيرٌ من الأمثلة والشواهد المتعلقة بالهمز، سواء ما يتعلق منها بهمز غير المهموز، أو بإبدال الهمز، أو بتسهيله، أو بتركه على اللغة الرديئة، ففي قوله تعالى: (في بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ) (سورة النحل، الآية 78)، قرأ الأعمش بحذف الهمزة وكسر الميم، وقرأ ابن أبي ليلى: "بحذف الهمزة وفتح الميم المشددة"، قال أبو حاتم: "حذف الهمزة رديء، ولكن قراءة ابن أبي ليلى أصوب" (ابن عطية، دت، 3/411).

وعندي أنّ اللغة تعترف بنمطين مستعملين (حذف الهمزة وكسر الميم، وحذف الهمزة وفتح الميم المشددة)، وكلا النمطين استعمالاً في اللغة، وهذا ما أقرّه التداول اللغوي، إلا أنّ ما تنبغي الإشارة إليه أنّ الهمزة في قوله تعالى: (في بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ) مضمومة وما قبلها مكسور، وقياس تخفيفها أن تكون بين بين كما أشار إلى ذلك سيبويه (دت، 3/449-450)، ولعلّ هذا ما دفع أبا حاتم أن

يصف حذف الهمزة هنا بأنّه رديء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّ هذه القراءة تؤدي إلى وقفة بسيطة ينتج عنها استهلاك الحركة الإعرابية.

وفي الإبدال عدّ اللغويون إبدال الهمزة في (أخطأن) ياء (أخطين) لغة رديئة (الزبيدي ، 1965، 1/212). قال الصاغانى : وقد سُمع عن بعض العرب. (نفسه، 1/212)

أخطين

أخطأن

> ḥ d ā i n

> ḥ d a > n

حيث أبدلت الهمزة ياء، وفي هذا تسهيل للهمز، وقد حُكِمَ عليه بالرداءة، وهذا التسهيل ينسجم مع قوانين التطور اللغوي التي تتحول من الصعوبة إلى السهولة، لكنه لا ينسجم مع أصول القياس في اللغة.

وممّا يُحمَل على ذلك ما جاء في إعراب القرآن للنحاس (1988، 4/342) تعليقاً على قوله تعالى: (أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ) (سورة الواقعة ، الآية 72) ، من قوله : ومن أبدل من الهمزة قال: (المنشؤون والمستهزون) وهذه لغة رديئة شاذة لا توجد إلاّ في يسير الشعر، وربما استند في هذا الرأي على تخطئة سيبويه (د، 4/31) لمن أبدل الهمزة في هذا ونحوه. ويكمن البعد عن القياس هنا في أن هذا النمط خارج عن القاعدة، إذ لا يستعمل إلا في بعض القراءات - كما رأينا-، وفي ضرورة الشعر.

الإتباع الصوتي:

تعد ظاهرة الإتباع نوعاً من أنواع المماثلة بين الأصوات، وتعني « تحول الفونيمات المتخالفة إلى مماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً» (عمر، أحمد مختار، 1980، ص324) وممّا حُمِل على اللغة الرديئة ويمكن تفسيره انطلاقاً من ظاهرة الإتباع الصوتي، قراءة قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (سورة الفاتحة ، الآية 2) ، بكسر الدال (الأندلسي، أبوحيان، 1993، 1/18). حيث رأى الزّجاج (1988، 46-45/1) أنّ هذه لغة رديئة خاصة إذا جاء ذلك في غير القرآن.

ولكن الواقع التداولي للغة يثبت أنّ هذا الاستعمال قد حَقَّق المقبولية، إذ ورد عن العرب تحوّل الضمة إلى الكسرة إتباعاً لحركة اللام في لفظ الجلالة، وهذا إتباع صوتي تأثرت فيه حركة الدال المضمومة بحركة الكسرة بعد اللام:

الحمد لله

الحمد لله

> Ḥ ḥ amdilillāh

> Ḥ ḥ amdulillah

وهو تأثر مدبر كلي منفصل.

- ما جاء في عينه الكسر والفتح :

عُدَّتْ (دمعت العين) بكسر الميم لغة رديئة (ابن درستويه ، 1998، ص43) ، إلا أن الجوهري (1984 ، 3/1209) نَسَبَ اللغة إلى أبي عبيدة، فقال: «دَمَعَتِ العين تَدْمَعُ دَمْعاً ودمعتُ بالكسر لغة حكاها أبو عبيدة». وذكر ابن منظور (2003 ، 5/299) اللغتين، فقال: «ودمعت العين ودمعت تدمع فيها دمعاً، وقيل دمعت دمعاً.»

وفي تاج العروس: «ودمعت العين تدمع دمعاً ودمعت تدمع دمعاً كَمَتَعَ وَفَرِحَ الثانية حكاها أبو عبيدة، كما نقله الجوهري وقال الكسائي: دَمَعَتِ بفتح الميم لا غير» (الزبيدي، 1983 ، 20/565، وعبدالنواب، 2000، ص116). فالقياسُ في هذا الفعل أن يأتي من باب فَعَلَ _ يَفْعَلُ؛ لذلك لم يعط النمط السابق الذي ابتعد عن القياس الأفضلية.

وينطبق على هذا قول أبي الهيثم: «يقال شَنِنْتُ الرجلُ أي أَبْعَضْتَهُ قال: ولغة رديئة شَنَأْتُ بالفتح وقولهم لا أبا لسانك ولا أبَّ أي لِمُنْغِضِكَ» (ابن منظور ، 2003 ، 8/141) ، فالقياس كسر العين، إلا أن فتحها حُمِلَ على اللغة الرديئة؛ لبعده عن القياس.

ومِمَّا حُمِلَ على اللغة الرديئة قول العامة عَسَيْتِ بكسر السين، وقال ابن درستويه(1998، ص42): «وهي لغة شاذة رديئة»، وقرأ بها نافع من القراء السبعة(البناء، 1987 ، 2/477، والقيسي ، 1/303، 1984) قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)سورة محمد (الآية 22). وفي هذا الأداء إضجاع صوتي، يتضح من خلال الإمالة الناتجة عن كسر السين. وقد حملوا هذه اللغة على الرداء انطلاقةً من أن الأصل هو المقيس وهو الفصيح، أمَّا الفرع، فهو رديء بالرغم من أنه لغة مستعملة.

ومن ذلك أيضاً عَجَزَت بكسر الجيم لغة رديئة في عَجَزَت (الزبيدي 1983 ، 15/200) ، لكنَّ ابن القطّاع(1975 ، 1/ 220، والهروي ، 1420هـ، ص332) أكد أن الكسر لغة لبعض قيس، ونسبها الزمخشريُّ (1416هـ، ص137) إلى هذيل. وبها قرأ الحسنُ البصري أعجَزَت بكسر الجيم (النحاس ، 1988 ، 2/17) قوله تعالى: (قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ) (سورة المائدة ، الآية 31)

فالقياس أن يأتي هذا الفعل من باب فَعَلَ _ يَفْعَلُ، إلا أن هذا النمط ابتعد عن القياس، فحُكِمَ عليه بالرداءة، وربما يعود السبب في وجود النمط الرديء إلى قياسهم الماضي على المضارع.

وحُمِلَ على ذلك قولهم (خَطَفَ يَخْطِفُ) بفتح الخاء في الماضي، وقالوا: إن اللغة الجيدة خَطِفَ بالكسر يخطفه خطفاً، واللغة التي عُدَّتْ رديئةً حكاها الأخفش(ابن منظور ، 2003 ، 5/103) ، وقرأ بها يونسُ (القرطبي ، 2006 ، 1/335) قوله تعالى: (يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ) (سورة البقرة ، الآية 20).

وذكر أبو حيان (1993، 1/277) أنَّ لغة قريش بكسر طاء الفعل الماضي هي الأفصح، وقرأ الحسن وأبو رجاء بفتح طاء الفعل الماضي، وكسرها في الفعل المضارع، وعدَّ أبو حيان هذه القراءة من الوهم.

ويظهر أنَّ القياس (خَطَفَ يَخْطِفُ) من باب (فَعَلَ _ يَفْعَلُ) نحو: (سَمِعَ _ يَسْمَعُ)، أمَّا (خَطَفَ _ يَخْطِفُ)، فلغة رديئة؛ لبعدها عن النمط المقيس.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما جاء في لسان العرب (2003، 6/15): «وقال الليث: لغة أهل بئينة ذأى العود، قال: ذَوِي العودِ يَذُوِي قال أبو عبيدة: وهي لغة رديئة».

وقال الأصمعي (القالبي، 1344هـ، 2/166): «ذأى البقل يذأى ذأواً بلغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون: ذَوِي يذوي ذُوياً، وذوي خطأ». قال يونس: «وهي لغة» (ابن السكيت، دبت، ص190).

والقياسُ أن يكونَ هذا الفعل مفتوح العين في الماضي من باب رمي؛ لذلك عدَّت لغة كسر العين لغة رديئة؛ لبعدها عن القياس.

وحملوا فتحَ عين الماضي في (طَفَّقَ) - مثل (ضَرَبَ) - على اللغة الرديئة؛ لأنَّ القياس أن تكونَ من باب (فَرَحَ) فقالوا: «طَفَّقَ يفعل كذا كَفَرِحَ وهو من أفعال المقاربة، قال الليث: ولغة رديئة طَفَّقَ مثل ضَرَبَ طَفَّقاً» (الزبيدي، 1983، 26/85)، وعزاه الجوهري (1984، 4/1517) إلى الأخفش، وقال ابنُ سيده (دبت، 6/288): «وهي لغة عن الزجاج والأخفش».

ومن لغة العامة قولهم: يوشك بالفتح (فتح الشين) وعدَّت رديئة؛ لبعدها عن النمط المقيس يوشك (بكسر الشين)، وهذا ما أكدَّه الحريري (1998، ص107) فقال: «والعامة تقول يوشك وهي لغة رديئة».

وممَّا حُمِلَ على ذلك قولهم: حَرِصَ يَحْرِصُ لغة رديئة في حَرِصَ يَحْرِصُ، قال الأزهرِيُّ (2001، 4/140) وهي اللغة العالية. إذ القياس أن يكونَ على باب: (فَعَلَ _ يَفْعَلُ)

وقد جاء قولُ أبي ذؤيب الهذلي (1998، ص45):

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أَدْفِعَ عَنْهُمْ فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ

على هذه اللغة المقيسة وعدَّ ابنُ عصفور (1996، ص122) «فِعْلٌ يَفْعَلُ شذوذاً؛ لأنَّه خروج عن الأصل».

- ما جاء في عينه الضم والفتح:

وفي الفعل المضارع حُمِلَ على اللغة الرديئة ضمّ عين المضارع في (يبغضني)؛ لأنّ القياس أن تكون بفتح العين قال أبو حاتم: قَوْلُهُمْ أَنَا «أَبْغَضُهُ وَيَبْغُضُنِي بِالضَّمِّ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ» (الزبيدي، 1983، 18/247)

- ما جاء في لامه الضم والكسر من الأفعال

قال سيبويه(د.ت، 2/155، 4/160):“وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعِه من دعوتُ فيكسرون العين... وهذه لغة رديئة.”

فالبعد عن القياس يكمن في أنّ القاعدة العامة عند النحاة تقول: إنّ فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به الفعل المضارع، فهذا ابن جني(1985، ص185) يقول:«واعلم أنّ لفظ الوقف كلفظ الجزم سواءً»؛ ولذلك حُكِمَ على هذا النمط بالرداءة، فالقياس أن تكون حركة العين الضمة؛ لأنّ الواو هي التي حذفتم، إلا أنهم وضعوا الكسرة وفي ذلك بُعدٌ واضحٌ عن القياس.

-أبنية المشتقات:

لم تكن المشتقات بمنأى عن الحكم باللغة الرديئة، إذ وجّه اللغويون عليها تلك الأنماط المشتقة التي ابتعدت عن القياس، ففي بنية اسم المفعول، قالوا: «بُرٌّ مكيل ويجوز في القياس مكبول، ولغة بني أسد مكول، ولغة رديئة مُكال، قال الأزهرى، أما مُكال فمن لغات الحضريين، وأما مكول فلغة رديئة واللغة الفصيحة مكيل ثم يليها في الجودة مكبول» (ابن منظور، 2003، 13/143)

فمكبول أصلها مكبول (makyauul)، ثم تسقط شبه الحركة الياء وتبقى الكلمة بعد الحذف مكول (makuul) وهي لغة رديئة؛ لأنّ القياس أن تحذف الواو، ثم تبديل الضمة الطويلة (uu) كسرة طويلة (ii) للتمييز بين الواوي واليائي، فتتحول إلى مكيل (makiil)، وهي اللغة الفصيحة المقيسة، وقد احتفظت العربية بالصيغة الأصل من الأجوف اليائي (مكبول). وأما (مُكال)؛ فإنّ وجه الرداءة فيها يكمن باللجوء إلى الألف، وقد توهموا فيه بين اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي والقياس أن تكون بالياء (مكيل)؛ لأنها من (كال- يكيل). على نحو (باع-يبيع).

وفي بنية الصفة المشبهة: عدّوا قولهم ماء مالح لغة رديئة. (السيوطي، 1987، 1/225)، والسبب في عدها رديئة أنّ فاعلاً لا يبنى من فعل، إلا أنّ الفيومي (د.ت1/578) نقل أن قولهم «ماء مالح لغة حجازية، وكيف يمكن عدّ هذه اللغة رديئة، وهي لغة أهل الحجاز

الذين كانوا يختارون من اللغات أفصحها، ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونها، ولهذا أنزل القرآن بلغتهم، وكان منهم أفصح العرب، ومن ثبت أنه من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته، وقد قالوا في الفعل مَلَح الماء ملوحاً من باب فعل وقياس هذا مالح فعلى هذا هو جارٍ على القياس» فاللغة العالية أن يقال ماء مَلَح.

المعيار الثاني : موافقة الاستعمال أو كثرته:

يعدّ الاستعمال أحد أهم الأصول التي قامت عليها العملية اللغوية، وقُعدت على أساسه، وقد اهتمّ العلماء الأوائل بالاستعمال وجوانبه؛ إذ كانوا حريصين على تلقّف الأداءات اللغوية من أفواه من يتكلمون بها في بيئاتهم الحيّة، لذلك ارتحلوا إلى البادية، وعمدوا إلى الالتقاء بالعرب الفصحاء في الحواضر، فكانوا يرصدون الاستعمالات المختلفة للظواهر اللغوية، فإذا كانت هذه الظاهرة يغلب عليها الشيوخ في الاستعمال، فإنهم يقيسون عليها، ويقضون لها بالأفضلية والجودة. وإذا غلبت عليها القلة في الاستعمال وعدم الشيوخ، فإنهم يحكمون عليها بالرداءة، وعليه كان كلّ كثير عندهم جيداً، وكل قليل رديئاً.

ومن هنا مال اللغويون إلى تقسيم الاستعمال من حيث: الكثرة والقلة، والشهرة، والندرة، والضعف، والقوة، والقبح، والرداءة، وأصدروا الأحكام المختلفة على هذه الأنماط المستعملة.

وقد ظلّ الحكم برداءة لغة ما مرتبطاً بموافقة الاستعمال وكثرته، فكثيراً من الأنماط المسموعة حُكم عليها بالرداءة لعدم موافقتها لكثرة الاستعمال، وغالباً ما كان يُطلق هذا الحكم من النحوي على نمط مستعمل بناءً على القواعد القياسية التي استقرت في ذهنه. فقد عدّوا الأعزب لغة رديئة في العَرَب (ابن منظور 2003، 10/133)، فالذي حصل عبارة عن صراع بين النمطين أدّى إلى شيوع أحدهما على الآخر نظراً لكثرة استعماله.

ومن المسائل اللغوية التي حُمِلت على اللغة الرديئة انطلاقاً من هذا المعيار:

- الهمز:

مما حُمِل على اللغة الرديئة همز كلمة النبيء؛ إذ عدّها سيبويه (دب، 3/460) لغة رديئة، على الرغم من أنه أكد أنّ أصلها بالهمز، فقال: «وليس أحدٌ من العرب إلا ويقول تنبأً مسيلمَةً.»

و ممّا يثبت المقبولية الاستعمالية للغة الهمز ما يأتي:

1. قراءة نافع بن عبد الرحمن بن نعيم (ت: 169هـ)، وهو أحد القراء السبعة كلمة النبي بتحقيق الهمز. (ابن مجاهد، 1400هـ، 1/157)
2. أنّ أصحاب المعاجم ذكروا أنّ كلمة النبي بالهمز تعني المخبر عن الله عز وجل (وهي مهموزة الأصل) (ابن دريد، 1987، 3/1284)
3. أنّ همز كلمة النبي هي لغة أُثرت عن أهل مكة، وهم ممن يحتج بلغتهم في التقيد، ويدل على ذلك قول يونس: "وأهل مكة يخالفون غيرهم، فيهمزون النبي والبرية والذرية والخابية" (ابن السكيت، دت، ص159)

وحُمِل ذلك على قلة الاستعمال، إذ الأكثر والأجود أن تستعمل دون همزة، وقد لفتت هذه المسألة انتباه القدماء، فحاولوا تسويغ ذلك، فهذا الرضي الاستربادي (دت، 3/35) يرى أنّ وصف هذه اللغة بالرداءة عند سيبويه يعود لعدم تواتر القراءات السبع عنده.

أمّا الفارسي (1987، 2/91)، فرأى أن سيبويه ذهب إلى ذلك: "لأنّ الغالب في استعماله التخفيف على وجه البديل من الهمزة منها، ورأى أن معظم العرب تركوا الهمز، فأصبحت هي اللغة الشائعة ولذلك حكم سيبويه على لغة الهمز بالرداءة.

ومن المحدثين من وقف عند هذه المسألة، فقد ذهب أحمد علم الدين الجندي (1983، 1/341) إلى أن سبب حكم سيبويه على هذه اللغة بالرداءة قلة الاستعمال مع أنها مطردة في القياس. في حين رأى أكرم حمدان (2005، ص23-51) أنّ الهمز أصلٌ والتخفيف فرعٌ، فتركوا الأصل وأخذوا الفرع.

وعلى الرّغم من هذا إلّا إنّ الواقع التداولي للغة ينبئ أنّ هذا نوع من أنواع التطوّر اللغوي، فاللغة المستعملة هي الهمز، ثم تركت، وأصبحت لغة ترك الهمز هي الشائعة، وأخذت الأفضلية في الاستعمال، وقد أدى هذا إلى تكوين نوع من البدائل الاستعمالية التي كانت تركز إليها الأداءات الاستعمالية للأنماط اللغوية التي استعملت كلمة (النبي) بالهمز، واستعملتها دون الهمز، ثم ساد نمطٌ على آخر.

- الإبدال:

و ممّا حُمِل من هذا على اللغة الرديئة قولهم: ازدلب لغة رديئة من استلب (الأزهري 13/147، 2001)، والفرق بين السين والزاي لا يعدو في صفتي الجهر والهمس، فالزاي صوتٌ مجهور، والسين صوتٌ مهموس، لذا فإنّ تبادلهما أمر وارد في اللغة، وقد عرفت اللغات السامية هذا التبادل كما عرفت العربية نحو: الجبز والجبس والرجز والرجس.

(أبو الطيب ، 1961/2 ، 115-116 ، أنيس ، د.ت ، ص68 ، والمعايطة ، 2008 ، ص87)

ولعل ما حدث ما هو إلا تحوُّل صوت السين المهموس إلى النظير المجهور ، وهو الزاي ، وهذا أدَّى إلى تحوُّل صوت التاء المهموس إلى نظيرها المجهور وهو الدال :

ازدلب
izdalaba

استلب
> istalaba

فالسبب الكامن وراء الحكم برداءة هذه اللغة ليس صوتياً ، وإنما يتعلق بالاستعمال ، فكلتا النمطين مستعملان في اللغة ، إلا أنّ الأفضلية أُعطيت للنمط الأكثر استعمالاً .

أبنية الأسماء:

ظَلَّت الأسماء وأبنيتها ، وشواهدا تشكّل معيناً لا ينضب عند اللغويين عند الحكم على اللغة بالرداءة ، وقد كَثُرَتْ هذه الأحكام باختلاف ضبط بنية الأسماء ، ومن هذه المسائل :

- حركة المقطع الأول من الأسماء:

- ما جاء في فانه الكسر والفتح :

وممّا يحمل على هذا قولهم في باب فَعَالٍ وفِعَالٍ: نحو (مَلَاكٌ ومِلاكٌ ، والدَّجَاجٌ والدَّجَاجُ ، وفَكَاكٌ وفِكاكٌ ، واليَسَارٌ واليَسَارُ) حيث عُدَّت لغة الكسر (كسر الأول) ، لغة رديئة . (السيوطي ، 1987 ، 1/224)

وفي قوله تعالى: (فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ) (سورة يوسف ، الآية 71) ، قال الليث: وسمعت أهل البصرة يخطئون (الجهاز) بالكسرة ، وقال الأزهري: والقراء كلهم مجمعون على فتح الجيم ، وعدّوا كسرها لغة رديئة (ابن منظور ، 2003 ، 3/277) ، ومن خلال النظر في المقبولية الاستعمالية لهذه الأمثلة يلحظ ما يلي:

1. أنّ علماء اللغة القدامى الذين أوردوا هذه الأمثلة من أمثال ابن قتيبة - عقد فصلاً لما جاء على فَعَالٍ وفِعَالٍ- وابن السكيت لم يثيروا إلى أنّ إحداهما لغة رديئة ، كما أنهما لم ينسبا اللغتين إلى قبائل معينة ممّا يدل على استعمال الصيغتين الاختياريتين البديلتين.

2. إنّ التحوُّل من الفتح إلى الكسر في فَعَالٍ أمرٌ تقرُّه قوانين اللغة ، ويمكن تفسير الكسر هنا وفق رأي فوزي الشايب على أنّه مخالفة صوتية . (الشايب 2004 ، ص399) وظاهرة المخالفة الصوتية عامة في جميع اللغات . (مالمرج ، د.ت ، ص148 ، وعبد التواب ، 1995 ، ص57) ، وتحدث المخالفة لتيسير الجهد العضلي عند إنتاج الأصوات . (سهل ، 2009 ، 4ع)

وتمثلت هذه المخالفة بين فتحتي (فَعَال) بتحويل الفتحة الأولى إلى كسرة:

| | |
|--------------|--------|
| <i>jahaz</i> | جَهَاز |
| <i>jihaz</i> | جِهَاز |
| <i>fakak</i> | فَكَآك |
| <i>fikak</i> | فِكَاك |
| <i>yasar</i> | يَسَار |
| <i>yesar</i> | يِسَار |

وظاهرة الميل إلى التحول من الفتح إلى الكسر في أوائل الأسماء تعرفها العربية، إذ إنها وجدت في اللهجات البدوية الموغلة التي عمدت إلى التغيير في الحركات في أنماط مشابهة نحو: شِيعير، وبعير، ورغيف.

وكذلك حكم اللغويون على الكثرة بالكسر بالرداءة في الكثرة بالفتح. (الجوهري 1984، 2/802) وقد نسبت هذه اللغة إلى تميم: "وتميم تقول الكثرة بكسر الكاف وغيرهم بالفتح" (الأندلسي، أبو حيان، 1994، 5/24، والمطليبي، 1978، ص 140). وأكد الزبيدي (1983، 14/17) استعمال هذه اللغة، فقال: "الكثرة: ويكسر نقيض القلة".

وممّا حُمِلَ على هذا وحُكِمَ برداءته لغرابته في الاستعمال، وعدم شيوعه: "تلك بفتح التاء لغة رديئة في تلك" (ابن السكيت ، دبت ، 324)

- ما جاء في فانه الكسر والضم:

ويحمل على هذا ما حصل في صيغة (فَعَال) و(فَعَال) حيث عدّوا (الحوار) بالكسر لولد الناقية لغة رديئة نقلت عن يعقوب في (الحوار) (ابن منظور 2003، 4/266) ، فربما لجؤوا إلى المخالفة بـ(الكسر) للتخلص من الثقل الصوتي الناتج عن توالي الضمة والواو، فالأفضلية أُعطيت للغة الضم؛ لأنها أكثر استعمالاً.

وظلّت مسألة الاختلاف بين الكسر والضم منطلقاً للحكم برداءة بعض اللغات عند بعض اللغويين، وممّا حُمِلَ على هذا قولهم: (النُّصْف) بضم النون لغة رديئة في (النُّصْف) بالكسر. قال الخليل بن أحمد: "النُّصْف: أحد جزأي الكمال، والنُّصْف لغة رديئة" (الفراهيدي ، دبت ، 7/132). وأثبت الزبيدي (1983، 24/409) اللغات المستعملة فيها فقال: "النُّصْف مثلثة، قال شيخنا: أفصحها الكسر وأقيسها الضم، ثم الفتح، والفتح عن ابن الأعرابي"، فالضم نمطٌ من هذه الأنماط مقبولٌ في الاستعمال وموجود، إلا أنّ الأفضلية كانت من نصيب النمط الأكثر جودةً في الاستعمال لشهرته؛ لذلك حكم الخليل بن أحمد على النُّصْف بالكسر بأنها اللغة الأفصح، وعلى لغة الضم بالرداءة.

- ما جاء في فائه الضم والفتح :

عدّ الليث الفُقر بالضم لغة رديئة: «الفُقر ضد الغنى مثل الضُعب والضُعب، قال الليث: والفُقر بالضم لغة رديئة.» (ابن منظور ، 2003 ، 11/205)، ولكن منهم من لم يعتد برداءة هذه اللغة، وأكد استعمال النمطين، ففي صحاح الجوهري (1984 ، 2/782): «والفُقر، لغة في الفُقر.»

وفي مختار الصحاح: «والفُقر لغة كالتشغف والضُعب» (الرازي ، 1987 ، ص508) ، فهي لغة مستعملة وإن كانت أقل شيوعاً وجودةً من (الفُقر) بفتح الفاء، ويمكن عدّها صيغة اختيارية بديلة للصيغة الأولى.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً لفظة نَفَساء التي عدّت من اللغة الرديئة فقال القالي (1999 ، ص397): «نَفَساء لغة رديئة في نَفَساء» ولكن، من ينعم النظر في هذه الكلمة يجد أنّ المعاجم العربية أثبتت الاستعمالين: «نُفِست المرأة ونُفِست، بالكسر، نَفَساً ونَفَاسَةً ونَفَاساً وهي نَفَساء ونَفَساء ونَفَساء: ولدت»، (ابن منظور ، 2003 ، 14/322). وهذا ما يدل دلالة واضحة على أنّ (نَفَساء) صيغة اختيارية بديلة مستعملة لـ(نَفَساء).

فالسبب الذي يقف وراء الحكم بالرداءة يعود إلى شيوع هذه الكلمة بالضم، وقتله بالفتح، إلا أنّ الواقع التداولي لهذه الكلمة في كتب اللغة يؤكد لنا استعمال اللغتين، وهذا ما حملنا على القول: إن الذي حصل هنا أنّ كلا النمطين استعمالاً، ثم تغلب أحدهما على الآخر بفعل ما يسمّى بصراع الأنماط اللغوية. فأصبح هو النمط الأكثر شيوعاً.

ففي هذه الأمثلة جميعها حدث صراع بين الأنماط اللغوية، ويعني الصراع هنا أنّ اللغة كانت قد استعملت نمطين مستعملين، ثم حدث صراع بينهما، أدى في النهاية إلى سيادة أحدهما على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية تشومسكي اللغوية (عبابنة والزعبي ، 2005 ، ص116). وهذا ما دفع اللغويين للحكم برداءة تلك اللغة القليلة في الاستعمال.

- حركة المقطع الثاني من الأسماء:

- ما جاء في عينه الفتح والسكون:

لقد حكم اللغويون على (الوَحَل) بالسكون من (الوَحَل) بالفتح بأنّها لغة رديئة.

(الجوهري ، 1984 ، 5/1841)

وفي هذا النمط كانت الأفضلية للفتح، بفعل تأثير قانون الأصوات الحلقية، والتفسير

الصوتي لهذا أنّ تحريك الصوت الحلقّي أخفّ من تسكينه؛ لأنّ كل أصوات الحلق تحتاج إلى اتّساع في مجراها من الفم فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ولذلك ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة. (أنيس ، دت ص135، وعبد الكريم ، 1986، ص 245)

كما ذكر ابن قتيبة (1963، ص 295) حكم الرداءة في قولهم في أسنانه (حَفَر) بالرداءة في الحَفَر بسكون العين، مع أنّ هذه اللغة نُسبت إلى بني أسد، حيث عمدوا إلى التجانس بين الفتحة في الحاء والفاء. (السنديوني ، 1989، ص55-111)

أمّا في هذا النمط، فحُكِم بالرداءة على لغة الفتح مع أنّها لغة مقبولة في الاستعمال، ونسبت لقبيلة أسد، وكانت الأفضليّة للغة الأجود والأكثر استعمالاً وهي لغة السكون.

صيغتنا فعل وأفعل:

لم تتفق القبائل العربيّة على استعمال صيغة واحدة من هاتين الصيغتين، فتارةً يغلبون (فعل) على (أفعل) في بعض الأنماط المستعملة، وتارةً أخرى يغلبون (أفعل) على (فعل)، وقد كان لهذا الخلاف الاستعمالي وجوده في الحكم برداءة اللغة:

- برد وأبرد:

عُدَّت (أبرد) لغة رديئة في برد. (الجوهري ، 1984، 2/445)، وجاء في جمهرة اللغة: "ويقال بردت الماء وأبردته، وليس أبردته بقوي." (ابن دريد ، 1/63، 1987) نظراً لقلّة استعمالها.

- حبس وأحبس:

عدّ اللغويون حبسه لغة رديئة في أحبسه (الزبيدي ، 1983، 15/ 523) إلا أنّ ابن درستويه (1998، ص127) أجاز هذا، فقال: "أمّا قولهم: أحبست فرساً في سبيل الله فهو مُحْبَسٌ وحْبِيسٌ، فإنّ معناه جعلته محبوساً، يحبس عن التصرف في غير سبيل الله، فدخلت الألف لهذا المعنى؛ لأنّه من مواضعها، ولا يمتنع أن يقال: حَبِست فرسي في سبيل الله، كما نقوله العامة؛ لأنّه إذا أُحْبِسَ، فقد حُبِسَ، ولكن قد استعمل هذا في الوقوف من الخيل، وسائر الأموال، التي مُنعت من البيع والهبة." وحكى الزجاج (في فعلت وأفعلت) (1984، ص27) "حبس الرجل فرسه أحبسه"، فكلا الصيغتين مقبولة في الاستعمال، إلا أنّ صيغة أحبس كان لها الأفضلية؛ لكثرة دورانها في الاستعمال.

- حدر وأحدر:

وقد عدت (أحدر) لغة رديئة في حدر (ابن القوطية، 1992، ص38)، وأكد الأزهري (2001، 4/236) أنه لم يسمع أحدر بالألف. فهما صيغتان اختياريتان بديلتان، إلا أن أحدر أكثر استعمالاً.

- راب وأراب:

ذكر الخليل بن أحمد (الفراهيدي، د.ت، 8/288) أن أرابني لغة رديئة في رابني. ومع ذلك، فإن السجستاني (1996، ص146) رأى أن أراب لغة هذيل في راب، ونقل قول خالد بن زهير الهذلي:

كأنما أربنه بريب

فالرداءة كانت لصيغة أفل- مع أنها حققت شروط المقبولة اللغوية؛ لقاتها في الاستعمال وعدم شيوعها، وأعطيت الأفضلية لصيغة (فعل).

- شغل وأشغل:

عد ابن قتيبة (1963، ص260) أشغل لغة رديئة تستعملها العامة في شغل. ورأى الزجاج (1984، ص53، وقدر، 1996، ص240) أن أفعلت يجيء بمعنى فعلت نحو: (شغلته وأشغلته) إلا أن أفصحها شغلت، إلا أن ابن فارس في المجلد (1986، 1/506) رأى جواز استعمال أشغلت.

ورأى ابن سيده (د.ت، السفر 14، 171) أن «فعلت وأفعلت» بمعنى واحد كأن كل واحد منهما لغة قوم ثم تفشيتا فاستعملتا مختلطتين كقولك: قلته البيع وأقلته وشغلة وأشغله، وصرأ أذنيه وأصرأ. فهاتان الصيغتان اختياريتان بديلتان، لكن ما جعل صيغة (شغل) أفصح هو كثرة استعمالها.

- محق وأمحق:

جاء في الصحاح: «محقه الله أي أذهب بركته، وأمحقه لغة فيه رديئة» (الجوهري، 1984، 4/1553). وعدّها الأزهري (2001، 4/52) لغة، في حين عدّها الفيروز أبادي (د.ت، 3/291) لغية؛ فتصغير الفيروز أبادي لغة على لغية فيه إشارة إلى قلتها وعدم جودتها، وأنشد لرؤبة (الفراهيدي، د.ت، 3/56):

بلال يا ابن الأنجم الأطلاق لسن بنحسات ولا أمحاق

فالأفضلية أعطيت لـ (محق)، نظراً لكثرة استعمالها.

- وقف وأوقف:

نُسب إلى الكسائي قوله: «وقفت الدابة والأرض وكل شيء، وأمّا أوقفت، فهي لغة رديئة.» (الأزهري 2001، 9 / 153)، ونقل أبو حيّان (1994، 4/105) عن أبي عمرو بن العلاء: «وقد سمع في المتعدية أوقف وهي لغة قليلة ولم يحفظها أبو عمرو بن العلاء، قال: لم أسمع في شيء من كلام العرب أوقفت فلاناً، إلاّ أنّي لو لقيت رجلاً واقفاً فقلت له: ما أوقفك ها هنا لكان عندي حسناً»

ونجد في المصباح المنير: «وأوقفت الدار والدابة بالألف لغة تميم وأنكرها الأصمعي.»

(الفيومي ، د.ت ، 1/669)

ويمكن تفسير ما جاء في هذا الفعل:

| | |
|---------|--------|
| أوقف | وقف |
| > wgafa | wagafa |

هذا الفعل معتل الفاء استبدل فيه المزدوج الحركي الصاعد (wa) في صيغة فعل وآخر هابط (<w) في صيغة أفعال، وهذه الحرية الاستعمالية تتيح للمتكلم قدراً من الاختيارية في الصيغة.

- صيغتا انفعال وافتعل:

- امحى وامتحى:

قال الخليل بن أحمد في العين (الفراهيدي ، د.ت ، 3/314) : «وطيء تقول: محيته محياً ومحواً وامحى الشيء يمحي امحاء وكذلك امتحى: إذا ذهب أثره، الأجود امحى، والأصل فيه امحى، وأمّا امتحى فلغة رديئة.»

فالنون أدغمت في الميم؛ لتقاربهما في المخرج. أمّا صيغة (افتعل)، فقد حُكِم عليها بالرداءة لقلتها في الاستعمال.

- انعدّ واعتدّ :

وقد رأى اللغويون أنّ انعدّ على وزن انفعال من عدّ لغة رديئة. (الزبيدي ، 1965 ، 8/253)، إذ إنّ الأصوب أن يقال منه: عدّته فاعتدّ.

- أبنية المشتقات :

في بنية اسم التفضيل عدواً (أخير) و(أشر) لغات رديئة في خير وشر، ففي لسان العرب «وهو شرٌّ منك ولا يُقال أشر حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، وقد حكاها بعضهم، ويقال هو شرُّهم وهي شرُّهن ولا يُقال هو أشرُّهم» (ابن منظور 2003، 8/53)، قال الجوهري (1984، 2/ 695) :«ولا يُقال أشر الناس إلا في لغة رديئة.»

فأصل خير وشر (أخير وأشر) لأنهما أفعال التفضيل، وقد وردت في قوله تعالى في قراءة أبي قلابة: (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَثِيرِ) (سورة القمر، الآية26).وقد رويت هذه القراءة في المحتسب (ابن جني، 1999، 2/299)، كما وردت أخيراً وجاءت على الأصل في قول روية: (الأشموني، 1998، 2/299)

بلالُ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأخير

وقد استعمل هذا الأصل في لغة بني عامر؛ إذ يقولون هذا أخير من هذا. (الفيومي، د.ت، 185)، وعندني أن كثرة استعمال هاتين الكلمتين، أدى إلى حذف الهمزة منهما تخفيفاً، وعدّها بعضهم لغة، في حين خطأ الحريري(1998، ص47) من يقول: فلان أشر من فلان. ونخلص ممّا سبق إلى أن هذا من باب الأصل المرفوض، وأنّ هذا الاستعمال اللغوي يدل على التطور اللغوي الذي حصل للمفردة.

المعيار الثالث: غرابة العملية اللغوية:

إنّ البحث في اللغة الرديئة يضيف على الموضوع نوعاً من علامات الاستفهام، إذ تأكد لنا أنّ معيار الحكم بالرداءة لم يكن حكماً على اللغة نفسها، وإنّما هو حكم تمثّل في أذهان أهل النحو تمظهر بمجموعة من الأنماط التي وافقت القياس أحياناً، ومع ذلك حُكِمَ عليها بالرداءة، ومجموعة أخرى وافقت الاستعمال وحُكِمَ عليها بالرداءة، ومجموعة ثالثة لا علاقة لها بالقياس أو السماع ومع ذلك تعدّ هي الأوضح. فهذا كلّه إنّ دلّ على شيء، فإنّما يدل على غرابة العملية اللغوية وطبيعتها التداولية التي لا تلقي بالاً أحياناً للقاعدة أو الاستعمال.

فقد حمل سيبويه(د.ت، 4/197) كسر الهاء في (منهم) على اللغة الرديئة ، وهي لهجة عربية عُرِفَت عن ناس من ربيعة وهم بنو كلب، إذ كانوا يكسرون ضمير الغائبين فيقولون: «منهم وعنهم وبينهم، بكسر الهاء»، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة، إذ

وكذلك عدّوا مُعقّق اسم الفاعل من أعقّق لغة رديئة، فقالوا: «وقد أعقّت وهي مُعقّق وعقوق، فمُعقّق على القياس، وعقوق على غير القياس، ولا يُقال مُعقّق إلا في لغة رديئة (السيوطي، 1987، 1/225)

فالغرابة هنا، تكمن في عدم اعتدادهم بالأصل المقيس، ووصفه بالرداءة واعتدادهم بالصيغة المسموعة.

نتائج البحث:

1. الرداءة تُقيض الجودة، وهذان المصطلحان يستعملان للحكم على الأداءات المتداولة في لغة ما، واللغة الرديئة حكمٌ يدور في ذهن النحوي انطلاقاً من المقاييس التي تدور في ذهنه، ومن الاستعمالات الشائعة التي يُصغي لها، ويتلقفها من أفواه أبنائها.
2. من معايير الحكم برداءة اللغة: البعد عن القياس، وموافقة الاستعمال أو كثرته، وغرابة العملية اللغوية.
3. اللغة الشاذة هي خروج عن الأصل المقيس ومخالفته، أمّا اللغة الرديئة فهي بعدٌ عن القياس، وليست خروجاً عليه.
4. وإنّ المتنبع لمصطلح اللغة الرديئة، يلحظ أنّ هناك عاملين أساسيين أسهما في تشكيل مصطلح اللغة الرديئة في الفكر اللغوي: السليقة اللغوية وما يتصل بها من جوانب الاستعمال والقياس، والذهنية اللغوية وما يتعلق بها من مناهج الاحتجاج.
5. ظلّ الحكم برداءة لغة ما مرتبطاً بموافقة الاستعمال وكثرته، فكثيراً من الأنماط المسموعة حُكم عليها بالرداءة لعدم موافقتها لكثرة الاستعمال، فإذا كانت هذه الظاهرة يغلب عليها الشيوع في الاستعمال، فإنهم يقيسون عليها، ويقضون لها بالأفضلية والجودة. وإذا غلبت عليها القلّة في الاستعمال وعدم الشيوع، فإنهم يحكمون عليها بالرداءة، وعليه- نستنتج من خلال دراسة اللغة الرديئة- أنّ كلّ كثير عندهم جيد، وكلّ قليل عندهم رديء.
6. إنّ الصراع بين الأنماط اللغوية يعني أنّ اللغة كانت قد استعملت فعلاً نمطين مستعملين، ثم حدث صراع بينهما، أدّى في النهاية إلى سيادة أحدهما على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الدنيا في الاستعمال وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية تشومسكي اللغوية، وهذا ما دفع اللغويين للحكم برداءة تلك اللغة القليلة في الاستعمال.
7. إنّ النظر في أنماط اللغة الرديئة يؤكّد لنا أنّ اللغة أعطت مجالاً من الحرية في

- الاستعمال لأبنائها وذلك عن طريق وجود فكرة الصيغ الاختيارية البديلة.
8. إنّ الحكم باللغة يظهر الرديئة فيما يتعلق بالبنيّتين الصوتية والصرفية بشكل كبير ، في حين يكاد يكون قليلاً جداً بالمستويين التركيبي والدلالي.
9. إنّ تحليل كثير من الأنماط اللغوية الرديئة يمكن أن يحدث انطلاقاً من قوانين التفسير اللغوي من مثل : المماثلة، الإلتباع الصوتي، المخالفة، تسهيل الهمز، قانون الأصوات الحلقية، السهولة والتيسير، التخلص من المزدوج الحركي، الإمالة، الاستغناء، الأصل المرفوض، الصيغ الاختيارية البديلة، صراع الأنماط اللغوية.
- هذا وفي صفحات الدراسة نتائج أخرى.

المصادر والمراجع:

الكتب العلمية:

- الأزهري (2001م)، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت، دار إحياء التراث.
- الاسترأبادي (د.ت)، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الرفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأشموني (1998م)، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (ت900هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأندلسي (1993م)، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي أحمد معوض، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أنيس، إبراهيم، (د.ت)، في الأصوات اللغوية، (د.ط)، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.
- أنيس، إبراهيم، (د.ت)، اللهجات العربية، (د.ط)، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة.
- الينا (1987م)، أحمد بن محمد (ت1705هـ)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، ط1، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الثعالبي (1998م)، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت426هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: أمين شبيب، بيروت، دار الجيل.
- الجندي، (1983م)، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، (د.ط)، الدار العربية للكتاب.
- ابن جني (1985م)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، اللع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، ط2، بيروت، عالم الكتب.
- ابن جني (1999م)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، منشورات وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الجوهرى (1984م)، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط3، بيروت دار العلم للملايين.
- الحريري (1998م)، القاسم بن علي (ت516هـ) درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق: عرفان مطرجي، ط1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
- الحلبي (1994م)، السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن درستويه (1998م) أبو محمد عبد الله بن جعفر الفارسي (ت347هـ)، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: محمد البدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، منشورات وزارة الأوقاف المصرية.

- الراجحي (1996م)، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- الرازي (1987م)، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، عنى بترتيبه: محمود خاطر، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- الزبيدي (1965م)، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت، سلسلة التراث العربي.
- الزجاج (1988م)، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.
- الزجاج (1984م)، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري (ت310هـ)، فعلت وأفعلت، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع.
- الزمخشري (1416هـ)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، شرح الفصيح، تحقيق: إبراهيم الغامدي، مكة المكرمة، منشورات جامعة أم القرى.
- السامرائي (2011م)، صباح علاوي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ط1، عمان، دار مجدلاوي.
- السجستاني (1996م)، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي (ت248هـ)، فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، ط2، بيروت، دار صادر.
- السرقسطي (1975م)، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، مصر، الهيئة العامة لشؤون الكتاب.
- ابن السكيت (د.ت)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط3، مصر، دار المعارف.
- سبويه (د.ت)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل.
- ابن سيده (د.ت)، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المخصّص، بيروت، لجنة إحياء التراث العربي.
- السيوطي (1987م)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي الجاوي، بيروت، المكتبة العصرية.
- الشايب، فوزي، (2004م) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط1، إربد، عالم الكتب الحديث.
- أبو الطيب اللغوي (1961م)، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، منشورات مجمع اللغة العربية.
- عبابنة، يحيى، والزعبي، أمنة، (2005م) علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، ط1، إربد، دار الكتاب الثقافي.
- عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة، مخطوط قيد النشر.

- التصنيف اللغوي بين المقبولة والأفضلية اللغة الرديئة نموذجاً (242-269)
- عبد التواب رمضان، (2000م)، لحن العامة والتطور اللغوي، ط2، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
- عبد التواب، رمضان (1995م)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد، (1986م)، اللهجات العربية في معاني القرآن، ط1، دار الطباعة المحمدية.
- العدوي، حمدي سلطان حسن أحمد (2006م)، القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، ط1، طنطا، دار الصحابة للتراث.
- ابن عصفور (1996م)، علي بن مؤمن (ت669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، بيروت، مكتبة لبنان .
- ابن عطية الأندلسي (د.ت)، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- عمر، أحمد مختار، (1980م)، دراسة الصوت اللغوي، ط3، دار الكتب .
- ابن فارس، (1986م)، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ)، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن فارس (1987م)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط1، بيروت، دار العلم للملايين.
- الفارسي (1987م)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي، دمشق-بيروت، دار المأمون للتراث.
- الفارسي (2004م)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، ط1، عمان، دار عمار.
- الفراهيدي، (د.ت)، الخليل بن أحمد (ت175هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، (د.ط).
- الفيروز آبادي، (د.ت)، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، (د.ط)، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
- الفيومي، (د.ت)، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير، (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية .
- القالبي (1344هـ)، أبو علي، إسماعيل بن القاسم (ت356هـ)، الأمالي، عنى بترتيبه: محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة، ط2، دار الكتب المصرية.
- القالبي، (1999م)، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت356هـ)، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبد المجيد الهريدي، ط1، القاهرة مكتبة الخانجي.
- ابن قتيبة (1963م)، عبد الله بن مسلم (ت276هـ)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4.

قدور، أحمد محمد(1996م)، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، دمشق، وزارة الثقافة السورية.

القرطبي(2006م)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 1،، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن القوطية(1992م)، أبو بكر محمد بن عمر(ت 367 هـ)،الأفعال، تحقيق: علي فوده، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي.

القيسي(1984 م) مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط3،، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، (2009م)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672هـ) إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد عثمان، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.

مالمبرج برتيل،،(د.ت)، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين،(د.ط)، مكتبة الشباب.

المبرد(2010م)، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

ابن مجاهد(1400هـ)، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس(ت324هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف،، ط2،، مصر، دار المعارف.

المطليبي، غالب فاضل، (1984 م)، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، دار الشؤون الثقافية للنشر، منشورات وزارة الإعلام والثقافة العراقية.

المطليبي، غالب فاضل،(1978م)، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية.

المعاينة، ريم فرحان،(2008م)، برامجتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ط1، دار اليازوري .

أبو المكارم، علي(2006م)، أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب.

ابن منظور(2003 م)، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط2، بيروت، دار صادر.

النحاس(1985م)، أبو جعفر محمد بن إسماعيل(ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط2، بيروت، عالم الكتب،

الهذلي(1998م)، أبوذبيب، ديوانه، شرح وتقديم : سوهام المصري، ط1، المكتب الإسلامي.

الهروي(1420هـ) إسفار الفصح، تحقيق، أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، مكتبة الملك فهد.

التصنيف اللغوي بين المقبولة والأفضلية اللغة الرديئة نموذجاً (242-269)

البحوث المنشورة

حمدان، أكرم، (يونيو 2005م)، الهمز بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 23-51.

السندوني (1989م)، وفاء فهمي، من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب مجلد (1،2)

سهل، ليلي، (2009م) تجليات ظاهرة التخالف الصوتي في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خضير -بسكرة- عدد

فيصل، خولة محمود، (2012م) المطاوعة وتأصيلها في العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (10).

الوهيبي (1994م)، صالح بن سليمان، المطاوعة معناها وأوزانها، مجلة جامعة الملك سعود، م6، الآداب (2).

Category Linguistic Between Acceptability and Preference Language Lousy Model

Omar M. Abunawas

*School of Languages - German Jordanian University
Amman - Jordan*

Abstract

This study is to look at the rankings linguists for patterns of language between acceptability and preference by focusing on the study of language patterns of poor , has begun to study talking about the term language lousy in linguistic studies concept and origination , and then offered to the standards of governance in the poor , which was to keep away from the measurement , and the approval of use or abundance , and surprisingly practical language .

Patterns that have addressed the poor judgment and analysis in accordance with the two-tier voice and morphological , and concluded a conclusion offered the most important findings .